وأصحابه الثلاثة وأحمد بن حنبل وداود الظاهري وغيرهم، ومنها ترجيح حكم اختلف فيه كقراءة أو تحرير رقبة مؤمنة في كفارة اليمين فيعمل بترجيح لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله، ومنها الجمع بين حكمين مختلفين كقراءة يطهرن ويطهرن بالتخفيف والتشديد فينبغي الجمع بينهما وهو أنه الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال، ومنها اختلاف حكمين شرعيين كقراءة وأرجلكم الخفض والنصب فإنه الخفض يقتضي فرض المسح والنصب يقتضي فرضية الغسل فبينهما النبي صلى الله عليه وسلم فجعل المسح للابس الخف والغسل لغيره. ومنها توهم الزمخشري حيث حمل اختلاف القراءتين في امرأتك رفعا ونصبا على اختلاف قولي المفسرين، ومنها إيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة فاضوا إلى ذكر الله فإنه قراءة فاسعوا يقتضي ظاهرها المشي السريع وليس كذلك فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم منه. ومنها تفسير ما لعله لا يعرف مثل قراءة كالصوف المنفوش. ومنها ما هو حجة لأهل الحق ودفع لأهل الزيغ كقراءة ولكما كبيرا بكسر اللام وردت عند ابن كثير وغيره وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة. ومنها ما هو حجة لترجيح قول بعض العلماء كقراءة أو لمستم النساء إذ اللمس يطلق على الجس والمس كقوله تعالى فلمسوه بأيديهم أي مسوه. ومنه قول صلى الله عليه وسلم لعلك قبلت أو لمست. ومنه قول الشاعر: ولمست كفي كفه طلب الغنى.
ومنها ما هو حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة والأرحام بالخفض ويجري

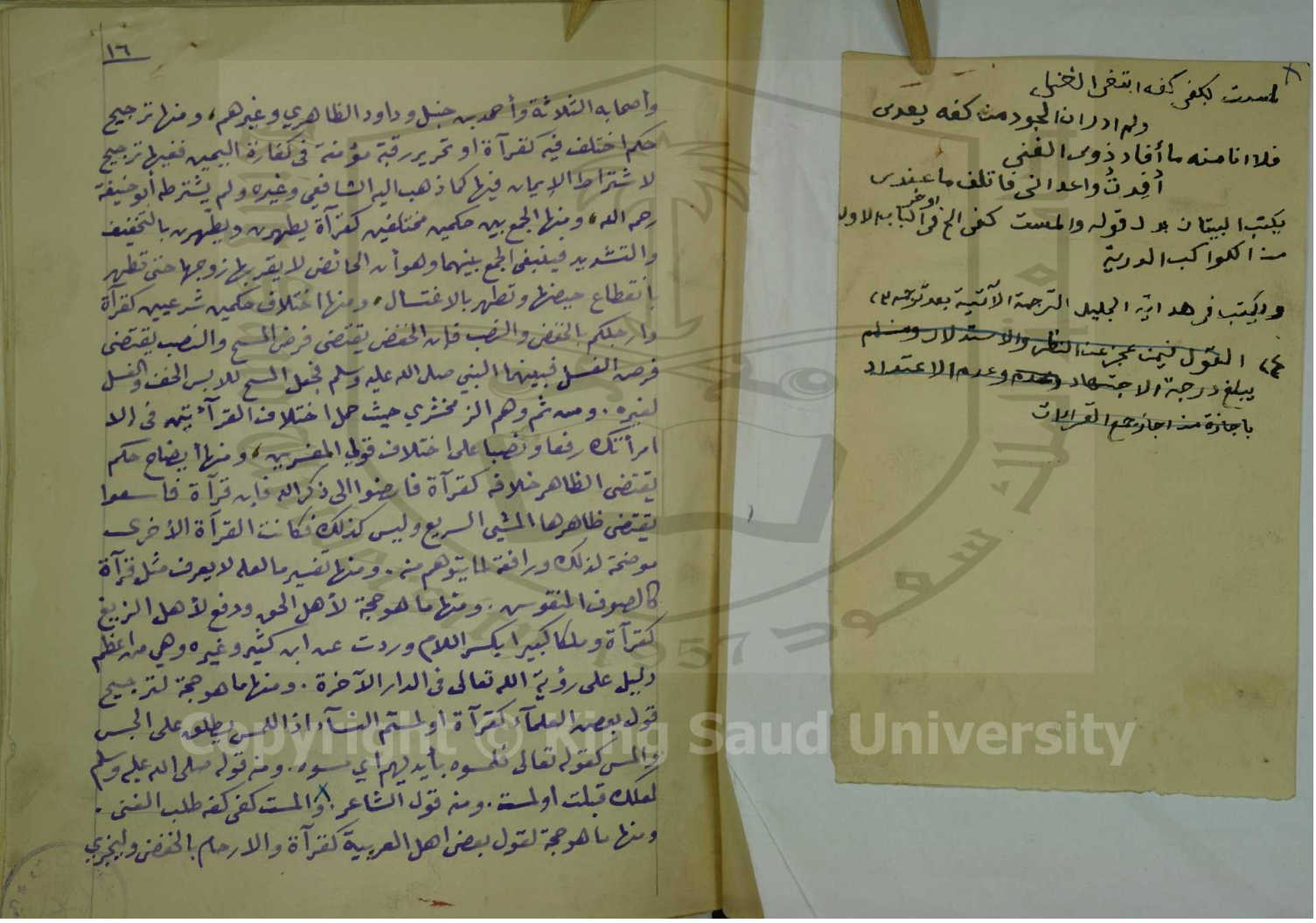

لمست بكفي كفه ابتغي الغنى
ولم أدر أن الجود من كفه يعدي
فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى
أفدت ولا أعداني فاتلف ما عندي

يكتب البيتان بعد قوله ولمست كفي الخ في الكلام على الآية من الكواكب الدرية

ويكتب فوق هذه الآية الجليلة الترجمة الآتية بعد ترجمتها

٤) القول ليس بمجزئ عند النظار والأستاذ لا يسلم ببلوغ درجة الاجتهاد وعدم الاعتماد باجازة من أجاز جمع القراءات

Copyright © King Saud University